الحرية تبدأ من المنازل

محمد أبو الغيط

خلال أسبوع واحد في مفتتح العام الجديد، تتالت أخبار سقوط جثث النساء العرب. في مصر يتصدّر وسم «حق بسنت» موقع تويتر، وهي فتاة عمرها 17 عاما انتحرت بتسميم نفسها بعد نشر صور فاضحة منسوبة لها. ومن سورية، يأتينا وسم «حق آيات الرفاعي»، وهي قتيلة عمرها 19 عاما على يد زوجها، بفعل تعرّضها لضرب مبرح. أما العراق بدوره فقد أنتج وسم «حق حوراء»، وهي طفلة عمرها سبع سنوات، اغتصبها منتسبٌ للشرطة العراقية. وعلى حدود عالمنا العربي، تأتينا من إيران أنباء العثور على جثتيّ فتاتين، قتلهما أقاربهما، بسبب هربهما من المنزل عدة أيام، على الرغم من أنهما كانتا قد اتصلتا بالأسرة قبلها، ورحبت الأسرة بعودتهما.

تجمع تلك القصص، والتي تتكرّر يوميا، بنية مجتمعية عميقة، ترى المرأة شيئاً مملوكاً للأسرة أو العشيرة، حيث هذا الشيء موضع فخر، إذا صيغ كما يُراد له بالضبط، وموضع عار يستحق التدمير، إذا خرج قيد أنملة عن الخط المرسوم. وهذا الخط يحمل الكلمة السحرية الغامضة: «الشرف». هكذا نرى والد بسنت يؤكد أن قضية ابنته «شرف أسرة وبلد»، مشدّدا على أن الصور مفبركة، كأنها لو لم تكن كذلك لما صارت ابنته صاحبة حق. وللمفارقة، صدر بيان النيابة العامة المصرية بعد أيام ليقول إن المتهمين المقبوض عليهما يواجِه أحدهما تهمة هتك عرض طفلة بسبب ملامسته جسدها، والآخر الاستيلاء على مواد خاصة من هاتفها. اختفت تصريحات أسرة بسنت تماما بعدها، وسط إشاراتٍ مريبةٍ مثل تصريح لخالتها أنها عرفت بشرائها أقراص الغلة قبل الانتحار بأسبوع.

تفاصيل أليمة أخرى تأتي من سورية، فقد اعتاد الزوج، وكذلك أفراد آخرون من أسرته، على ضرب آيات التي عوملت كخادمة، وسمع الجيران صياحها مرارا، من دون أن تتدخل قط أسرتها، باعتبار أن من العادي أن يؤدّب الزوج زوجته.

وفي العراق، كشف المرصد العراقي لحقوق الإنسان أن الجاني نفسه كان قد ارتكب الجريمة نفسها سابقا، إلا أن أسرة الفتاة المغتصبة الأولى قد قتلتها، وهكذا ظل المجرم طليقا مطمئنا ليكرر فعلته.

تثور ثائرة الملايين لأجل أنباء عن اعتقال فتاة معارضة سياسيا على يد حاكم، بينما لا يعبأ أحدٌ بسجن فتيات في منازل أهلهن، مع أن الجريمة واحدة. كانت ضمن مضبوطات قضية آيات الرفاعي عصا خشبية ذات مسامير بارزة. أليست هذه أداة تعذيب؟ كم منها في البيوت العربية من دون استنكار؟

إذا كانت طرق التغيير السياسي مغلقة، فإن طرق التغيير الاجتماعي لم تزل مفتوحة، وبيد دعاة الحرية لو كانوا صادقين العمل في دوائر عائلاتهم وبلداتهم. وإذا كان النيْل من الطغاة الكبار أمراً بعيداً، فإن النيل من الطغاة الصغار ليس بالبعيد، على الرغم من أنه لا يقل تعقيدا وحاجة للشجاعة في مواجهة الصديق قبل العدو. في آخر مقال كتبه، يروي المفكر الراحل جورج طرابيشي موقفا مصيريا غير أفكاره، ذلك أنه حين كان مسجونا في سورية مع رفاق من حزب البعث بعد خلاف داخلي، دار نقاش بشأن قتل الشرف، فقال إنه لن يذبح أبدا ابنته الحبيبة مهما حدث، فثار رفاقه ووصموه بأنه لا يستحق أن يكون عربيا أو بعثيا، وقاطعوه حتى اضطر للانتقال إلى زنزانة انفرادية. يعلق طرابيشي: «يومها تعلّمت درساً جديداً، وهو أنّ القضيّة ليست فقط قضية مسلمين وغير مسلمين، ومسيحيين وغير مسيحيين، من حيث الوعي الاجتماعي، حتى ولو كانوا ينتمون إلى أيديولوجيا واحدة. فالقضية أعمق من ذلك بكثير. قضية بنى عقليّة في المقام الأول. ففي داخل المخّ البشري توجد طبقتان: طبقة فوقية سطحية يمكن أن تكون سياسية، تقدّمية، اشتراكية، وحدويّة، وطبقة بنيوية تحتيّة داخل هذا المخّ رجعيّة حتّى الموت، سواء كان حاملها مسيحياً أو مسلماً. ومنذ ذلك اليوم، توطد لديّ الاقتناع بأن الموقف من المرأة في مجتمعاتنا يحدّد الموقف من العالم بأسره».

كازاخستان... في خلفية انتفاضة شعبية

محمود الريماوي

برز في الشهرين الأخيرين، وقبل اندلاع التطورات الداخلية الكبيرة، اسم كازاخستان مرّتين. الأولى مع انعقاد دورة جديدة من دورات محفل أستانة الروسي يوم 21 ديسمبر/ كانون الأول، والذي يضم ما تسمى الدول الضامنة، روسيا وإيران وتركيا، مع إضافة كل من العراق ولبنان، إلى جانب سورية ممثلة بالنظام والمعارضة. وهو مؤتمر دأبت وزارة الخارجية الروسية على تنظيمه في العاصمة الكازاخية مع رعاية شكلية من البلد المضيف منذ العام 2017. وفي المرة الثانية، برز اسم هذا البلد مع انعقاد قمة جديدة لمنظمة الدول التركية في أنقرة يوم 14 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، بمشاركة ممثلي الدول الخمس الأعضاء (في المجلس التركي الذي غيّر اسمه إلى منظمة الدول التركية): أذربيجان، كازاخستان، قرغيزستان، أوزبكستان، تركمانستان، تركيا، وقد شاركت هنغاريا في المؤتمر بصفة مراقب.

يكشف الحدثان عن التجاذب الذي يثيره موقع هذا البلد الآسيوي الأوروبي وفي قلب آسيا الوسطى، وتركيبته وتاريخه، بين القوتين، الروسية الكبيرة والتركية الإقليمية، فقد كانت كازاخستان على مدى قرون تحت النفوذ المباشر، الروسي والسوفييتي. وتعرّض سكان هذا البلد، وبالذات في النصف الأول من ثلاثينيات القرن الماضي، لعملية تهجير وإحلال لنسبة من سكانه آنذاك، وهم خليط من الشيشان والتتار واليونانيين والألمان والأوزبك وغيرهم، مع إحلال عدد من الروس محل هؤلاء، ومع بقاء المجموعة العرقية الكازاخية هي الأعلى عددا. وهي سياسةٌ دأبت عليها سلطات موسكو في جمهوريات الاتحاد السوفييتي. كما استخدمت أراضي كازاخستان لإقامة «معسكرات عمل» للمعارضين الذين كان يتم نفيهم من مواطنهم للعمل، عقوبة وبالسخرة في هذه المعسكرات. وكغيرها من هذه الجمهوريات، استيقظت المشاعر الوطنية في هذا البلد مع انهيار الاتحاد السوفييتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث تم انتزاع الاستقلال في ديسمبر/ كانون الأول من العام 1991. وقد تولى الحكم نزار أو نور باييف الذي كان يشغل منصب رئيس وزراء جمهورية كازاخستان السوفييتية منذ العام 1984، غير أن إرث قرنين على الأقل من الارتباط بروسيا ظل يفعل فعله، إذ ظلت اللغة الروسية معتمدة لغة رسمية ثانية في البلاد، فيما تعداد الجالية الروسية أزيد من 25% من تعداد السكان البالغ 18 مليون ونصف مليون نسمة، إضافة إلى وجود باييف نفسه، القيادي الشيوعي السابق، على رأس الحكم، والذي يعدّ من رجالات العهد السوفييتي. وقد لوحظ أنه سارع إلى تأييد آخر رئيس سوفييتي، ميخائيل غورباتشوف، في إجراءاته التاريخية، كما كان مؤيدا لخلف الأخير، الرئيس بوريس يلتسين.

بدورها، أخذت تركيا تتطلع، منذ تسعينيات القرن الماضي، وفي عهد الرئيس تورغوت أوزال، إلى إقامة روابط وثيقة مع كازاخستان منذ استقلالها، استنادا إلى الفضاء الثقافي المشترك، كون اللغة الكازاخية تركية، فيما يدين 70% من السكان بالإسلام. وكان الرئيس نزار باييف من مؤسّسي المجلس التركي مع بداية الألفية الثالثة. وقد سعى هذا الرجل إلى الموازنة في علاقاته بين روسيا وتركيا من جهة وبين روسيا والغرب من جهة ثانية، غير أنه أقام نظاما سياسيا فرديا، على الرغم من السماح بتشكيل أحزاب، وعلى الرغم من إجراء انتخابات برلمانية بطريقة معقدة، يجتمع فيها التعيين مع الانتخاب لمجلسي الشيوخ والنواب. وعلى الرغم من الحكم الفردي الذي أنشأه باييف، فإن البلد شهد ازدهارا اقتصاديا مع زيادة ثروته من النفط والغاز. وقد شكلت هذه الثروة نحو 55% من الناتج الإجمالي للبلاد منذ مطلع الألفية الأخيرة. فيما أتاح الانفتاح النسبي للبلد على العالم الخارجي والتحاق طلبة كازاخيين بالدراسة في جامعات الغرب انتشار مفاعيل الثورة التكنولوجية والرقمية بين الجمهور، وتحوّل كازاخستان إلى وجهة سياحية .. أتاح ذلك الفرصة لازدياد الطلب على وقف الحكم الفردي، والانتقال إلى نظام ديمقراطي. وكان باييف قد فاز، طوال حكمه لنحو ثلاثة عقود، بخمس ولايات، وبنسب بلغت أحيانا 97% مع مشاركة 95% من المقترعين، حسب نتائج رسمية، تتسم على الأقل بمبالغةٍ مفرطة. كما قام الرجل بتسمية المائة، وهي الأستانة، وتعني العاصمة، باسمه: نور سلطان. وأمام الضغط الشعبي، قرر باييف تسليم السلطات إلى قاسم موجارت توكاييف، مع احتفاظه برئاسة الحزب الحاكم (نور الوطن)، ثم تخلى في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي عن رئاسة الحزب، لكنه بقي رئيسا لمجلس الأمن القومي، الأمر الذي كرّس القناعة بأنه ما زال يحكم من خلف ستار. وقد عمد توكاييف، الأربعاء الماضي، إلى ترؤس المجلس بنفسه، وذلك في انحناء أمام مطالب الجمهور بأن يتوقف باييف عن حكم البلاد.

> شعب كازاخستان سعى إلى الاعتراض التام على منظومة الحكم وإلى استكمال الاستقلال، مع حلول الذكرى الثلاثين للاستقلال عن موسكو

يذكر هنا أن قاسم موجارت توكاييف (68 عاما)، من رجالات العهد السوفييتي، إذ التحق بالخارجية السوفييتية منذ 1970. انتقل في 1992، مع إعلان استقلال البلاد من الخارجية السوفييتية إلى منصب نائب وزير خارجية كازاخسان، ثم تولى وزارة الخارجية في العام التالي، وتدرّج إلى رئيس وزراء ورئيس مجلس الشيوخ. وفي 17 يونيو/ حزيران 2019، انتخب رئيسا للبلاد محل باييف، الذي كان قد استقال في مارس/ آذار من العام نفسه. وقد أعلن توكاييف، فور تعيينه، أن نزار باييف هو «مؤسس دولتنا وسيبقى له دور في السياسة». ومن خلال الحزب الحاكم، ومن خلال مجلس الأمن القومي، بقي لباييف بالفعل دور مركزي في الحكم، وقد كان احتكار السلطة هذا في أساس احتجاجات الأسبوع الماضي التي أشعل الغاز (مضاعفة أسعاره) شرارتها، بينما تكمن الأسباب العميقة في وراثة دولة كازاخستان النظام السياسي السابق في العهد السوفييتي ونسقه في الحكم، مع الاحتفاظ بأبرز رجالاته الذين أسسوا حزب «نور الوطن» وريثا للحزب الشيوعي.

وبينما تم قطع الجزء الأكبر من شبكة الإنترنت، منذ يوم الأربعاء، 5 يناير/ كانون الثاني الحالي، مع محاولة الحكم إسدال ستار من التعمية على ما يجري وتصوير ما يحدث من احتجاجات عارمة فعل عصابات إرهابية، إلا أن أنباء التطورات الداخلية اجتذبت اهتماما دوليا كبيرا، وانتشرت على نطاق واسع، حيث حرصت وسائل الإعلام الروسية على تصوير ما يحدُث «أعمال شغب»، وأن «عشرات الجنود ورجال الشرطة قد سقطوا بين قتيل وجريح على أيدي المتظاهرين، فيما أبدت وسائل الإعلام التركية الرسمية، حتى صباح الخميس 6 يناير، الصمت على ما يجري، وكما يبدو بانتظار انجلاء وجهة الأحداث.

وجملة القول إن شعب هذا البلد قد سعى خلال الأسبوع الماضي إلى الاعتراض التام على منظومة الحكم وإلى استكمال الاستقلال، مع حلول الذكرى الثلاثين للاستقلال عن موسكو.

(كاتب من الأردن)

كاريكاتير

سعد المهندي

السياحة العمياء

علي سفر

بالتأكيد، لا يمكن للسينما أن تقدم النبوءات، لكنها يمكن أن تستبق الواقع، من خلال قراءته، والتعمق في قراءة معطياته، ما يجعلها تتناول تفاصيل لا يراها العابرون، فتنجح في الإشارة إلى ما سيحدث. حدث هذا في عام 2019، حينما سبق فيلم «مترادفات» (Synonyms) للمخرج الإسرائيلي، ناداف لابيد، الواقع الحقيقي فعلياً، حيث حكى الشريط الحائز جائزة الدب الذهبي في مهرجان برلين السينمائي للعام نفسه، قصة بسيطة عن شاب يغادر «بلده» هرباً من واقعه (مجند سابق في الجيش)، محاولاً اللجوء إلى فرنسا! .. ليحدث الأمر فعلياً في نهاية عام 2020، في بريطانيا، عندما قدّم شاب إسرائيلي حاخامي (من اليهود الأرثوذكس) طلب لجوء هناك، بناء على رفضه الالتحاق بالجيش، حيث يمكن، وبحسب الأسباب التي أعلنها للمحكمة، أن يتم إجباره على ارتكاب جرائم حرب!

لا يبدو الربط بين مضمون الفيلم وقصة هذا الشاب متاحاً وميسراً لمن لا يتابع اليوميات الإسرائيلية، وهو سيكون صعباً، وغير ممكن لمن يستسلمون للدعاية القوية والمزركشة بالألوان عن «البلد الجميل» الذي «يشكل منارة في محيطه المظلم»، خصوصا إذا كان منبع مثل هذا الترويج الساذج هو بلدان عربية، كدولتي الإمارات والبحرين، اللتين بات تطبيع علاقتهما مع تل أبيب، يتجاوز اتفاقيات أبراهام، ليشمل شؤوناً ثقافية وسياحية!

الكتلة الرجراجة من الثقافيين والإعلاميين العرب الذين اندفعوا ليخوضوا في نشوة «النوم مع العدو»، وهذا تعبير نستخدمه هنا بمضمون أخلاقي سياسي، وليس حياتيا يوميا. وعلى الرغم من إمكانية تحرّي الوقائع بالجوانب المحيطة بتفاصيل ما هم مقدمون عليه، اكتفوا فقط برؤية المنشورات السياحية عن مدينة إيلات، ولم يبحثوا مثلاً في السجلات الجرمية، أو فيما ينشره إعلاميون وناشطون إسرائيليون عما يحدث في كواليس عوالمها السوداء!

ومن هذا، وعلى سبيل المثال، اغتصاب ثلاثين رجلا، في منتصف شهر أغسطس/ آب الماضي، فتاة مراهقة (16 سنة) في فندق البحر الأحمر، بالقرب من أمكنة إقامة حفلات ملكات الجمال، وتصوير بعضهم للجريمة، ونشرهم الأفلام في شبكات السوشال ميديا! وتكشف تفاصيل القصة التي ضج الإعلام بها عن تجاوزات متكرّرة، تتعلق بعدم وجود ضوابط أخلاقية لدى المنظومة الذكورية السائدة في هذا المجتمع، تجاه القُصر، وحتى تجاه النساء، إذ كان يكفي أن تطلب المراهقة المخمورة مكاناً لكي تُنعش نفسها فيه، حتى يقتادها بعض الرجال إلى إحدى الغرف، ليتناوبوا على اغتصابها، غير أن الكارثة الأكبر وقعت لاحقاً، فما إن انتشر الأمر بين نزلاء الفندق، حتى اندفع آخرون كثر، ليشاركوا في الواقعة!

العار الذي لحق بالنشاط السياحي المزدهر في إيلات بسبب هذه القصة، ربما كان يحتاج لمحوه، حملة تسويق ضخمة، كالتي انطوت عليها احتفالات مسابقة ملكات الجمال التي شكلت حجة ليقوم بعض العرب بزيارة إسرائيل، و«الاستمتاع» بما رأوه فيها!

ولكن ما الذي سيمحي عار هؤلاء أنفسهم؟ وهم يصرحون، أمام الكاميرات، عما شهدوه من «حضارة» إسرائيل المجهولة بالنسبة لهم، والتي كانت ضحية للبروباغندا العربية ضدها، في الوقت ذاته الذي تنتشر فيه حول العالم تقارير صحافية مهمة، عن حوادث وكوارث، جرت وتجري في هذا المكان وغيره على يد الإسرائيليين! حيث يذكّر الصحافي الفرنسي، جان ستارن، في تغطيته واقعة الاغتصاب المذكورة أعلاه بحادثة أخرى وقعت هذه المرّة في قبرص، في 17 يوليو/ تموز 2019، حيث اتُّهم قرابة 12 إسرائيلياً باغتصاب سائحة بريطانية تبلغ 19 سنة، في مدينة أيا نابا السياحية.

ما يتم تجاهله في الأخبار المحلية وصفحات الحوادث لن تتجاهله الدراما والسينما، فالمشوّق هناك مشوق هنا أيضاً، مع تفاصيل أوسع، وجرعات أعلى من محاولات التحايل على الواقع، ليس من أجل تجميله أمام المواطن المحلي، بل من أجل الحفاظ على صورة إسرائيل التي يمكن لمواطنيها فقط أن ينتقدوا تفاصيل ما يجري فيها، من أجل الحفاظ عليها ذاتها!

ولكن قبل هذا وذاك، ألا يستطيع هؤلاء أن يلتفتوا إلى واقع الفلسطينيين أصحاب القضية أنفسهم، وأن يروا أراضيهم المسلوبة، وحيواتهم المدمّرة، لكي يستردّوا بعضاً من الموضوعية على الأقل، تخفّف من قباحة ما يهذرون به هنا وهناك؟ بالتأكيد يمكنهم فعل ذلك، لكن بعض السياحات مدفوعة الأجر والتكاليف، تحتاج الكثير من العماء!

(إعلامي سوري)

بحثاً عن استراتيجية إسرائيلية جديدة

رندة حيدر

من يتابع ما تنشره مراكز الأبحاث والدراسات الإسرائيلية يستوقفه، أخيرا، تزايد أصوات المحللين والباحثين الإسرائيليين الذي يرون أن إسرائيل بحاجة إلى انتهاج استراتيجية جديدة تلبي حاجاتها الراهنة، ويمكنها مواجهة التحديات الأمنية المستجدة، غير التي اعتمدتها حكومات اليمين أيام تولي نتنياهو رئاسة الحكومة، والسياسة التي ينتهجها الائتلاف الحكومي الحالي الذي يترأسه نفتالي بينت، والتي يصفها رئيس معهد دراسات الأمن القومي، أمانويل تراختنبرغ، بأنها عفا عليها الزمن. الموضوع الذي ساهم، إلى حد كبير، في إثارة هذا الجدل، عدم وجود رؤية إسرائيلية واضحة إزاء كيفية التصدّي للبرنامج النووي الإيراني، والعجز الإسرائيلي عن التأثير في المفاوضات النووية مع إيران، والفجوة التي تفصل بين الموقف الإسرائيلي وموقف إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، من المسألة، فضلاً عن تزايد المخاوف من تحول إيران إلى دولةٍ على عتبة النووي، واضطرار إسرائيل إلى التصدّي لمثل هذا الخطر الذي تعتبره «وجودياً» وحدها. وأكثر ما يتجلى الارتباك وفقدان الرؤية بعيدة المدى من خلال اضطرار إسرائيل رسمياً إلى انتظار ما ستسفر عنه محادثات فيينا، والإيمان ضمنياً بأن أي اتفاق سيجري التوصل إليه سيكون سيئاً؛ كما يتجليان من خلال التهديدات بالتحضير لعملية عسكرية إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية.

لكن الحاجة إلى استراتيجيا جديدة يراها المحللون الإسرائيليون ضروريةً أكثر في ما يتعلق بالنزاع مع الفلسطينيين، ففي رأي رئيس معهد السياسات والاستراتيجيا في مركز هرتسليا، عاموس جلعاد، أن سياسة «إدارة النزاع» و«اقتصاد مقابل هدوء» و«تقليص النزاع» ليست سوى معالجات موضعية وتكتيكية، تفتقر إلى رؤية أوسع وأعمق وأكثر جذرية تتطرّق إلى جذور النزاع، بدلاً من تجاهلها وتطرح عملية سياسية حقيقية مع الفلسطينيين، والكفّ عن التذرّع بعدم وجود «شريك فلسطيني»، وأن الزمن يعمل لصالح إسرائيل، وأن العمليات العسكرية المحدودة قادرة على ردع خصوم من أمثال حركة حماس في غزة وحزب الله في لبنان، من خلال تكبيدهما ثمناً باهظاً، ليس في إمكان التنظيمين تعريض المدنيين، سواء في غزة أم في لبنان المنهار اقتصادياً، لدفعه. ولكن الراهن أن هذه ذرائع واهية، في ضوء الواقع الأمني الشديد القابلية للانفجار في أي وقت في قطاع غزة، على الرغم من كل التعهدات الإسرائيلية بأن عملية «حارس الأسوار» ضمنت الهدوء لسنوات مقبلة، وفي ظل تعاظم القوة العسكرية لحزب الله في السنوات الأخيرة، سيما بعد انتهاء الحرب الأهلية في سورية، وعودة مقاتلي الحزب إلى لبنان، مع الخبرة التي اكتسبوها، والاستعداد للحرب المقبلة مع إسرائيل، بغض النظر عن الوضع المأساوي الراهن في لبنان.

ثمّة قناعة بدأت تترسخ وسط الباحثين والأكاديميين الإسرائيليين أن إسرائيل لم تعد تملك ترف الوقت، وأن وضعها المريح نسبياً حالياً على الصعيد الأمني الذي يضمنه تفوقها العسكري لم يعد يشكّل ضمانة في وجه مخاطر من نوع آخر، مثل الانزلاق التدريجي للوضع في الضفة الغربية إلى واقع الدولة الواحدة من البحر إلى النهر، وتحوّل إسرائيل بوصفها دولة يهودية إلى دولة أبرتهايد. تتذرّع إسرائيل حالياً على لسان مسؤوليها، وأخيرا وزير الخارجية يائير لبيد، بأن تركيبة الائتلاف الحكومي الحالي لا تسمح بالبدء بمفاوضات سياسية مع الجانب الفلسطيني. هذا الائتلاف الذي يجمع حزباً يمينياً متطرّفاً مثل حزب يمينا الذي يترأسه رئيس الحكومة نفتالي بينت، والذي يؤمن بضم المنطقة ج إلى إسرائيل، وحركة ميرتس التي ما تزال تؤمن بحل الدولتين لشعبين، يمكن أن يتفكّك ويتداعى

> وضع إسرائيل المريح نسبياً على الصعيد الأمني الذي يضمنه تفوقها العسكري لم يعد ضمانة

في اللحظة التي يجري فيها طرح فكرة المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين. بدلا من ذلك، تلجأ الحكومة الحالية إلى محاولات «ترقيعية» من نوع اللقاءات التي عقدها وزير الدفاع، بني غانتس، مع رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ثم لقائه مع العاهل الأردني الملك عبد الله قبل أيام، والاجتماع بين بينت والرئيس عبد الفتاح السيسي، وغيرها من تظاهرات سياسية أشبه بقعقعة من دون طحين.

ربما يعكس النقاش الدائر في إسرائيل بشأن الحاجة إلى استراتيجية حسم جديدة غير سياسة المراوحة والرهان على الوقت، تشكّك بقدرة أصحاب القرار الحاليين في إسرائيل على إنقاذ إسرائيل من الخطر النووي، والأهم من خطر تحول إسرائيل في وقت قريب إلى دولة ثنائية القومية، وبالتالي دولة فصل عنصري. لكن ربما ما يجعل المسؤولين الإسرائيليين لا يشعرون بالقلق الشديد هو واقع الانقسام في الوضع الفلسطيني، وتراجع الاهتمام العربي بالقضية الفلسطينية، وانشغال دول المنطقة بخلافاتها الداخلية، وبحثها عن مظلةٍ تحميها من التهديد الإيراني وغيرها.

(كاتبة لبنانية)

حاشية بشأن الشعبويات

معن البياري

أن يخصّص المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مدرسته الشتوية، في دورتها الثالثة التي اكتملت أول من أمس الخميس، لموضوعة الشعبوية، فيتناول أوراق 18 باحثاً وباحثة معمّقة أنماطها ونماذجها وتمثيلاتها، وأن يستضيف المركز، في العامين الأخيرين، أكاديميين ومختصّين تولّوا، في غير محاضرةٍ وندوة، بسط حالاتٍ من الشعبوية وضبطاً لمفهومها وتأثيراتها في غير بلد، وأن يولي المفكر عزمي بشارة قسطاً بيّناً من شغله البحثي، أخيراً، لهاته المسألة، فيُصدر أول كتاب باللغة العربية عنها «في الإجابة عن سؤال: ما الشعبوية؟» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، الدوحة، 2019)، وتُفتتح أعمال المدرسة الشتوية بمحاضرةٍ له، عنوانها «الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية»، وأن يوفّر المركز العربي ترجمةً لكتاب لباحثيْن رفيعيْن، «مقدمة مختصرة في الشعبوية» (2020)، فذلك كله (وغيره ربما) يعني أمرين، موصولين ببعضهما. أولهما، أن ثمّة قضية شديدة الإلحاح، مستجدّة بشكل ضاغط وظاهر في الحالة العربية العامة، اسمُها الشعبوية، وهي تعني، من بين كثير تعنيه، رمي المؤسسات التمثيلية في الدولة (البرلمانات خصوصاً) والكينونات السياسية (الأحزاب مثلاً) بالنقائص، والتشديد على قدسية الشعب وطهرانيته، ونعت النخب، في الحكم والمعارضة، بالفساد. ومع ذيوع هذه الظاهرة، أو أقلّه خطابها، مع ما صار له من نفوذٍ وتأثير في الثقافة العامة السائدة، فإن الحاجة صارت قُصوى لأن يعمل الدرس الأكاديمي والحقل البحث العربي فيها، تفكيكاً وتحليلاً، وتعريفاً، أولاً وأخيراً، بها، مفهوماً ومستويات، وما لها من تأثيراتٍ سالبة أو غير سالبة. والأمر الثاني أن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يؤدّي ما أناطه بنفسه، منذ إشهاره قبل عشر سنوات، الانشغال بالأسئلة المطروحة، القائمة المستقرّة، والمتجدّدة، والطارئة، في شؤون الاجتماع والسياسة، عربياً خصوصاً، على غير صعيد ومسألة، مفاهيم وتمثيلاتٍ حاضرة.

وإذا كان عزمي بشارة، وهو المدير العام للمركز العربي، في كتابه ثم في محاضرته، يؤكّد على تمايزات بين ألوان الشعبوية، عندما تكون حاجةً للتعبئة، وعندما تكون فرصة للديمقراطية الليبرالية من أجل معالجة توتراتها، وعندما تكون خطراً على هذه الديمقراطية وعلى التزام المؤسسات بالديمقراطية، فإنه يساهم في شقّ مجرىً عربيٍّ للنقاش العلمي في مسألة الشعبوية. وعندما يؤشّر، في كتابه ثم في محاضرته، إلى حالتين عربيتين، عوينت وتعاين فيهما الشعبوية (مصر وتونس)، فإنه، ضمناً، يحثّ غيرَه من أهل الأكاديميا العرب على التقصّي في ما لا يتزيّد صاحب هذه السطور بتسميته «تحدّي» الشعبوية. ويقترح بشارة مقاربته من أجل أن تحتكّ بها مقارباتٌ أخرى، إن أمكن، وبشأن حالاتٍ عربيةٍ أخرى، غير تونس ومصر. ولّما كانت التنظيرات والتصوّرات التحليلية في «سؤال» الشعبوية تصدُر في سياقاتٍ أجنبية، وثمّة وفرةٌ منها هناك، ولّما كانت المساهمات في هذه وتلك وغيرهما يتقدّم بها منظّرون وأساتذةٌ وباحثون (وباحثات) غربيون وآسيويون ومن أميركا اللاتينية، ولّما كانت دور النشر العربية باتت أخيراً تستطيب نشر كتبٍ مترجمة في هذه الموضوعة، الجاذبة للاهتمام على ما يبدو، فصدرت في العامين الأخيرين بضعة كتب، (منها «الشعبوية والديمقراطية الليبرالية»، تاكيس. س. باباس، ترجمة عمرية سلطاني، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2021)، ولّما كانت أكثر المساهمات في أعمال المدرسة الشتوية للمركز العربي، الأسبوع الماضي، لدارسين غير عرب، فذلك كله (وغيره) يُجيز الإلحاح هنا من أجل أن تُبادر الأقسام المختصّة في الجامعات والمعاهد العربية إلى تنشيط البحث والحفر والاستطلاع الميداني والدرس الاجتماعي لتقديم منجزٍ عربي، ويتعلق بشعبوياتٍ عربية راهنة، ويفيد من المنجز الغربي، وكذا من عزمي بشارة، ومن دارسين عرب يهتمّون بمسألة الشعبوية (عبد الله ساعف وعبد الوهاب الأفندي مثلاً).

تصادَف أنه بينما كانت المدرسة الشتوية للمركز العربي تتدارس الشعبوية وأنماطاً عربية وأجنبية منها، كانت الشعبوية تضرب أطنابها في الأردن (عذراً للتعبير التقليدي والركيك) في «السوشال ميديا» وغيرها، فقد استطابت نخبٌ وازنةٌ ومتعلمةٌ (أفادنا عزمي بشارة بأن من يقود الحراك الشعبوي، أو يستغله، سياسيون نخبويون) التحريض على تعديلات أجراها البرلمان على الدستور، بدعاوى متخيّلة غالباً، ومفترضة، ومُغرضة أحياناً، .. وصحيحة قليلاً.

من الاتحاد السوفييتي إلى روسيا

بيار عقيقي

التاريخ لا يعيد نفسه، بل يكرّر الأحداث لأسباب عدة، قد تكون جيوبوليتيكية في بعضها وأيديولوجية في بعضها الآخر. لا يعني أن قتال قبائل في غابر الأزمنة على واحة مياه وسط الصحراء، ثم قتال بلدين أو أكثر على الواحة نفسها في أيامنا الحالية، مجرّد إعادة تاريخية. كل ما في الأمر أن الصراع لم ينتهِ، ولن ينتهي سوى بحسم ملفه، باتفاق بين طرفين، وإلا فإن الرابح اليوم قد يتحوّل إلى خاسر في الغد، والعكس أيضاً.

وإذا كنّا نعتبر، مثلاً، أن الحرب العالمية الثانية (1939 . 1945) شهدت معارك دموية بين أطرافها، يخسر بعضهم مدينة ثم يستعيدونها، فإن الهامش الزمني بين معركة وأخرى في حرب «الواحة الصحراوية»، مثلاً، هو الذي يخلق الفرق، مع ما تحتويه من تكثيف بشري وتقني وتحوّلات ديمغرافية واقتصادية. هنا، لا يمكن القول إن صراع الحرب الباردة (1947 . 1991)، قد انتهى بسقوط الاتحاد السوفييتي، واستطراداً سقوط دول حلف وارسو، بل يُمكن القول إن روسيا، الوريثة الشرعية للسوفييت مع بعض التعديلات الأيديولوجية، عملت أيضاً على إيجاد تكتّل مواجه للغرب. الخريطة السياسية لم تتغيّر، بشكلها القاريّ الأوروبي أقلّه، في ظل احتوائها ثرواتٍ عدة، غير أن بعض هذه الدول في أوروبا الشرقية تحديداً أنزلت العلم الأحمر، وأعلنت انضواءها في «صفوف العالم الحرّ». والفجوة التي أحدثها انهيار السوفييت في التسعينيات، ودامت نحو عقدٍ، سمحت بتغلغل حلف شمال الأطلسي بقوة في المواقع السوفييتية السابقة. لكن المشكلة لم تندثر: كيف يُمكن احتواء روسيا، وعدم قيام إمبراطورية جديدة، شبيهة بالرايخ الألماني والإمبراطوريتين اليابانية والإيطالية؟

في الواقع، الشروط التي بُني عليها مسار الحركة السياسية في العالم نابعة من نتائج الحرب العالمية الثانية. لذلك، أسقط الأميركيون الذين تدخلوا في الحرب اليابان، وأنشأوا قاعدة عسكرية فيها، وشاركوا في إسقاط ألمانيا وإيطاليا وأنشأوا قاعدتين لهما فيهما. في المقابل، ساهم دعمهم السخيّ السوفييت، عبر نقل النفط والمواد الخام إلى الموانئ السوفييتية، في بناء ترسانة عسكرية لجوزيف ستالين، استطاع فيها رفع شعار «لا أرض خلف نهر الفولغا» وترجمة تحدّيه أدولف هتلر في ستالينغراد، ثم مطاردة الألمان إلى برلين. توقف التعاون الأميركي . السوفييتي عند هذا الحدّ، ولم تُنشئ واشنطن أي قاعدة لها في موسكو. هنا، تبدو روسيا «ملفاً عالقاً»، كان لا بد من السيطرة عليه بعد سقوط السوفييت، ليس عبر افتتاح متجر ماكدونالدز في موسكو فحسب، بل أيضاً عبر تقديم نوع من «خطة مارشال 2» التي قدّمتها الولايات المتحدة لأوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، وأدّت إلى إعادة إعمارها. لم يحصل أي مشروع من مشاريع الدعم الاقتصادي لروسيا. لم تكن هذه الخطوة خطيئةً بالمعنى السياسي، بقدر ما تعني أمرا من اثنين: إما أن عدم تقديم الدعم المالي لروسيا الجديدة بعد تفكّك السوفييت مقصود، بغرض «إيجاد عدو جديد على أنقاض عدو سابق»، أو لأن قصر النظر لدى دول «العالم الحرّ»، في ظل الأحداث المتلاحقة بين أواخر ثمانينات القرن الماضي ومطلع تسعينياته، دفعها إلى الاعتقاد بأن تحوّلات أوروبا الشرقية ستمنع أي تفكير مستقبلي في إعادة إحياء شكل جديد من «الاتحاد السوفييتي». حسناً، أوكرانيا وجورجيا وكازاخستان وبيلاروسيا نماذج فاقعة عن عاقبة قصر النظر. في المقابل، تمتّع جوزيف ستالين بأفضلية قياساً على فلاديمير بوتين. في لحظةٍ ما، كان الغربيون يحتاجون حليفا في الشرق، قادرا على مدّهم بالعناصر البشرية واستنزاف ألمانيا. لذلك، أدّت أولوية الحاجة الغربية لستالين إلى غضّ النظر عما يحصل في الداخل السوفييتي. أما بوتين، فلا حاجة غربية له بقدر ستالين، لغياب «العدو المشترك» أولاً، ولأن لا نظام حزبياً في روسيا ثانياً، كما الشيوعية السوفييتية، بل بوتينية قد تنتهي بانتهاء قائدها.

ماذا بعد العودة إلى الاتفاق النووي؟

حسن نافعة

يبدو أن مفاوضات فيينا الجارية منذ شهور بشأن برنامج إيران النووي دخلت بالفعل مرحلة حاسمة، قد تُفضي إلى انفراجة قريبة. صحيح أن عقبات كثيرة لا تزال تعترض طريق التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف، خصوصا ما يتعلق منها بالضمانات التي تطالب بها إيران لردع الولايات المتحدة عن الانسحاب من الاتفاق مرة أخرى، إلا أن إدراك الحكومتين، الأميركية والإيرانية، حجم المخاطر الناجمة عن احتمال فشل هذه المفاوضات يدفعهما معا إلى السعي بجدية لإنجاحها، لأن الفشل معناه فتح الطريق نحو حرب لن تحسم أي شيء، وستكون نتائجها وبالا على الجميع. لذا يرجّح أن تبذل كل الأطراف المشاركة فيها كل ما تستطيع للتوصل إلى تسويةٍ تسمح لكلتيهما بادّعاء أنهما حققتا أهم أهدافهما، أي لإيران بإجبار الولايات المتحدة على رفع العقوبات، وللولايات المتحدة بإجبار إيران على العودة إلى الالتزام بكل بنود اتفاق 2015 نصا وروحا. ولكن ماذا تعني تسوية وفق صيغة «لا غالب ولا مغلوب» بالنسبة للأطراف المعنية بها، سواء كانت موقعة على ذلك الاتفاق أم لا؟ أعتقد أنها تعني أشياء تتباين كثيرا من طرف إلى آخر، فالتسوية، على أساس العودة إلى اتفاق 2015 من دون زيادة أو نقصان، تعني بالنسبة لإيران، أولا وقبل كل شيء، رفعاً فوريا للعقوبات الأميركية المفروضة عليها، ما سيمكّنها من تحقيق هدفين على جانب كبير من الأهمية. الأول: عودة إلى ممارسة علاقاتها الطبيعية مع المجتمع الدولي، الحلفاء منه والأعداء على السواء، من دون عوائق أو حصار. والثاني: تخفيف حدّة الاحتقان الداخلي، بالعمل على تحسين مستويات معيشة مواطنيها بعد فترة تقشف طويلة ومعاناة مريرة. أما بالنسبة للولايات المتحدة، فهي تعني، أولا وقبل كل شيء، إجبار إيران على تجميد برنامجها النووي، والحدّ من قدرتها على اكتساب المعرفة اللازمة لتصنيع السلاح النووي، على الأقل خلال المدى المنظور. وأما بالنسبة لبقية الأطراف الدولية الموقعة على اتفاق 2015، روسيا والصين وكبرى الدول الأوروبية، فالتسوية تعني، أولا وقبل كل شيء، احتواء أزمةٍ خطيرةٍ قد يؤدّي تفاقمها ليس فقط إلى زعزعة الاستقرار على المستويين، الإقليمي والعالمي، وإنما أيضا عرقلة مشروعاتها الخاصة بتطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دولة كبيرة مثل إيران.

يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للدول المعنية بمفاوضات فيينا من دون أن تكون طرفا مباشرا فيها، كإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، خصوصا السعودية والإمارات وربما دولا أخرى كثيرة في المنطقة. ولأن معظم هذه الدول يرى أن التوصل إلى تسوية مع إيران لا تتضمّن وقف تطوير برنامجها الصاروخي والحدّ من أنشطتها الإقليمية سيؤدّي، حتما، إلى إطلاق يدها في المنطقة وتمكينها من التغلغل أكثر في الشؤون الداخلية لمعظم دولها، فمن الطبيعي أن تشعر بالقلق، وأن تسعى إلى التعاون معا من أجل احتواء التداعيات المترتبة على تسوية على أساس العودة إلى اتفاق 2015 ومحاصرتها، غير أن الموقف الإسرائيلي يبدو أكثر اضطرابا من كل المواقف الأخرى، ولديه من الأسباب ما يدفعه إلى الشعور ليس فقط بالقلق، وإنما أيضا بعزلة قد تصل إلى حد الاختناق، فإسرائيل لا ترى في النظام الإيراني الحالي مجرّد خطر يهدّد استقرارها الداخلي، وإنما خطرا يهدّد وجودها ذاته، بحكم قيادته محور المقاومة في المنطقة. ولأنها تدرك أن إلغاء العقوبات الأميركية المفروضة حاليا على إيران سيتيح للأخيرة موارد ضخمة تمكّنها من مضاعفة قدرتها على دعم محور المقاومة، والذي يضم سورية وحزب الله وحركات المقاومة الفلسطينية المسلحة، وتزويده بسلاح أكثر تطوّرا وبخبرات فنية عسكرية عالية المستوى أثبتت كفاءتها، فليس من المتوقع أبدا أن تشعر إسرائيل بالارتياح تجاه تسويةٍ كانت قد بذلت من قبل كل ما في وسعها لإجهاضها، ونجحت في ذلك فعلا عقب وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض. بل إنني لا أتجاوز إن قلت إن إسرائيل سيتولد لديها شعور بالهزيمة المرّة إن أسفرت مفاوضات فيينا عن العودة إلى الاتفاق نفسه الذي سبق لها أن حاربته، ونجحت في إسقاطه. والسؤال: هل ستستسلم إسرائيل للهزيمة؟ وماذا عساها فاعلة؟

إذا احتكمنا إلى التصريحات الصادرة أخيرا عن المسؤولين الإسرائيليين، يمكننا أن نستنتج أن إسرائيل ستعتبر أي اتفاق لا يلبي شروطها ومطالبها غير ملزم لها، ومن ثم فستعطي لنفسها حق التصرّف بما يتواءم مع مصالحها الخاصة، حتى لو وجدت نفسها مضطرّة للعمل منفردة وبدون تنسيق مع الولايات المتحدة. لكن، ما الذي تستطيع أن تفعله بدون الولايات المتحدة في مثل هذه الظروف؟ هنا يمكن أن نتصوّر أن تأخذ التفاعلات المستقبلية أحد مسارين:

الأول: يتمثل في عودة إسرائيل إلى ممارسة الأساليب القديمة نفسها التي سعت من قبل إلى القيام بهجمات محدودة، استهدفت إرباك إيران وشل قدرتها على مواصلة برنامجها النووي، كتدبير عمليات اغتيال ضد العلماء النوويين، أو شن هجمات سيبرانية على أهداف محددة داخل المنشآت النووية لتعطيل أجهزة الطرد المركزي، أو غير ذلك من العمليات المشابهة. غير أن هذا السيناريو تمت تجربته من قبل، ولم ينجح في تحقيق نتائج حاسمة، فضلا عن أن العودة إليه بعد التوصل إلى تسوية ستثير مشكلاتٍ تختلف تماما عن التي كان يمكن أن يثيرها إبّان فترة العقوبات الأميركية، فاللجوء المتكرّر إلى هذا النوع من الهجمات سيؤدّي إلى تعقيداتٍ إضافيةٍ قد لا تصبّ في صالح إسرائيل في النهاية، فإذا تغاضت إدارة بايدن عنها ولم تمارس ضغوطا على إسرائيل لوقفها، فسوف يثير هذا الموقف شكوكا إيرانية بشأن ضوء أخضر أميركي يعكس تواطؤا ومشاركة في لعبة توزيع للأدوار مع إسرائيل، الأمر الذي قد يدفع إيران إلى التهديد بالتحلل من الاتفاق، والعودة إلى سياسة التصعيد النووي، وهو ما لا تريده إدارة بايدن قطعا. أما إذا أقدمت على إدانة هذه الهجمات، وراحت تمارس ضغوطا على إسرائيل لوقفها من دون أن تنجح في ذلك، فقد يؤدّي هذا الإخفاق إلى تشجيع إيران على الردّ بهجمات نوعيةٍ ضد إسرائيل قد تحرج الولايات المتحدة نفسها، وتستحثها على التدخل لحماية إسرائيل. وفي الحالتين، ستبدو إيران، الملتزمة بالتسوية نصا وروحا، في موقف الضحية، بينما ستبدو إسرائيل في موقف الدولة المعتدية، ما سيزيد من عزلتها ومن ضغوط المجتمع الدولي عليها.

> إسرائيل ستعتبر أي اتفاق لا يلبي شروطها ومطالبها غير ملزم لها، ومن ثم ستعطي لنفسها حق التصرّف بما يتواءم مع مصالحها الخاصة

المسار الثاني: يتمثل في إقدام إسرائيل على عمل عسكري واسع النطاق، يستهدف تدمير مفاعلات إيران النووية كلها عبر ضربة واحدة ساحقة ماحقة. ويرى معظم الخبراء العسكريين أن إسرائيل غير قادرة على القيام بهجوم من هذا النوع، إلا في حالة تعاون دول عربية مجاورة لإيران ومشاركتها، من خلال السماح بانطلاق الطائرات الإسرائيلية من قواعدها القريبة جغرافيا من إيران، وهو أمر يبدو مستبعدا. وحتى بافتراض تمكّن إسرائيل من إقناع دول عربية أو ابتزازها لحملها على التعاون معها في هذا الصدد، يرى معظم الخبراء العسكريين أن الضربة الجوية وحدها، مهما بلغت قوتها، لن تؤدّي إلى تحقيق الأهداف المرجوّة. وفي جميع الأحوال، لن تحدّ من قدرة إيران على الرد عسكريا عبر جبهات متعدّدة، ما قد يهدّد باندلاع حرب شاملة في المنطقة.

غير أن جدّية أي مؤتمر دولي يستهدف البحث عن تسويات حقيقية لأزمات المنطقة تتوقف على شروط كثيرة، أظن أن أهمها على الإطلاق قبول إسرائيل، من ناحية، بتحويل منطقة الشرق الأوسط كلها إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. ومن ناحية أخرى، بانسحابها من كل الأراضي العربية المحتلة بعد 1967، وهي شروط لا أظن أبدا أن أي قيادة إسرائيلية يمكن أن تقبل بها تحت أي ظرف. هكذا، يعود بنا التحليل إلى نقطة الصفر، وإلى الحلقة المفرغة نفسها التي تدور فيها المنطقة منذ عقود، فهل ستنتهي مفاوضات فيينا بنجاح يفتح الطريق أمام حرب تقودها إسرائيل، أم بإخفاق يفتح الطريق أمام حربٍ تقودها الولايات المتحدة؟

ألم أقل لكم دائما إن إسرائيل كانت ولا تزال أساس المشكلة وليس الحل؟ لكني أعتقد جازما أن المأزق الذي دخلته حركة التفاعلات في المنطقة حاليا أميركي إسرائيلي أكثر منه إيرانيا.

(أكاديمي مصري)

عن حكم التكنوقراط وحكم العسكر وأساطير أخرى

عبد الوهاب الأفندي

أودّ على غير العادة أن أبدأ هذه المداخلة بأحكام قاطعة، وبالأصح حكمين قاطعين، أولهما أنه لا يوجد شيءٌ اسمه حكم تكنوقراطي، لأن الحكم مهمة سياسية في جوهرها؛ وثانيهما أنه لا يوجد شيء اسمه حكم العسكر، لأن الجيش ليس حزباً أو نقابة، بل هو هيئة تراتبية، كل من فيها يسمع ويطيع لمن هو فوقه. هناك حكم بالعسكر، أي باستخدام المؤسّسة العسكرية أداة لفرض إرادة جهة من داخل الجيش أو خارجه.

مفهوم الحكم كمهارة تقنية يتولاها «العلماء» أو «الخبراء» له تاريخ قديم، منذ طرح أفلاطون فكرة الفيلسوف (العالم بـ«حقائق» الأمور وجوهرها) حاكماً مثالياً، وتبعه الفارابي وآخرون. تم التنويع على الفكرة من زوايا أخرى، مثل نظرية «ولاية الفقيه». وقامت الفكرة على خطأ أساسي في كل هذه الحالات، حيث إنها لم تر دور العالم في مشاركة علمه مع بقية الخلق، لأنه عندهم غير قابل للمشاركة، بل قد يكون من الواجب إخفاؤه وتضليل الرعية بشأنه حتى تنقاد، فحكم الفيلسوف/ الفقيه عندهم هو في الحقيقة حكم المخادعة.

جاءت الماركسية أيضاً بمفهوم «الاشتراكية العلمية»، الذي يفترض وجود «علم» تكون الاشتراكية تطبيقاً له. ولا نحتاج هنا للاستفاضة في إشكالات هذه المقولة، بعد ما وقع من تجارب جعل جل دعاتها يتخلون عنها. ولكن، من منظورنا الحالي، يخالف التسييس المفرط لمفهوم العلم الذي ميز الماركسية مفهوم الخبير المعاصر القائم على قاعدة أن الأساس العلمي موثوق به ومتاح للجميع. غالبية الناس مثلاً يثقون بالمنظومة الطبية المعاصرة، إلا قلة مماحكة كما نشاهد هذه الأيام بشأن وباء كورونا. ولكن الملاحظ أن من يُصابون به يهرعون إلى المستشفيات طالبين عناية الأطباء، ولا يقصدون المظاهرات المعادية للتلقيح والحجْر الصحي. من هذا المنطلق، للمنظومة الطبية سلطة معترف بها، وتكاد تكون غير منازعة في مجالها. ولكن هذه السلطة محدودة، حتى في هذا المجال، بالسلطة السياسية والخيارات السياسية، ففتوى المجالس الطبية في صلاحية الأدوية، وضرورة لبس الأقنعة والحجر الصحي والتباعد، .. إلخ. ولكن السلطة السياسية هي المخوّلة بتنفيذ هذه الإجراءات، آخذة في الحسبان الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي حال فشلت الإجراءات، تحمّل المسؤولية للسياسيين، وليس للخبراء.

ويرتكز تقاسم الأدوار هذا إلى طبيعة التخصّصات التقنية المعاصرة التي تتطلب التركيز على اختصاصات معرفية/ مهنية تزداد ضيقاً باستمرار. وينعكس هذا على نوع التدريب، وكذلك الممارسة والتجربة، ومتطلبات التجويد الدافعة باتجاه التعمق أكثر في التخصّص على حساب الاهتمامات الأخرى. وينطبق هذا حتى في التخصّصات الاجتماعية، مثل القانون والاقتصاد ونحوهما. ولا يعني هذا أن المتخصص في جراحة الأعصاب أو العيون لا يصلح لأن يكون مدير مستشفى أو حتى وزير صحة، ولكن هذا قد يحدُث بالرغم من تخصصه، وليس بسببه. وتعزو إحدى الدوريات الصحية البريطانية ما تشهده الإدارات الصحية هناك من استقطاب بين الإدارة والمهن الطبية، ومعه عزوف الأطباء عن الأدوار الإدارية، إلى عدم الرغبة في خسارة أمان الوظيفة الطبية والدخل المرتفع للأخصائيين، مقابل المخاطر التي يتعرّض لها الإداريون، وتحميلهم مسؤولية الأخطاء، بل حتى التعرّض للمساءلة من المجالس الطبية نفسها.

وبالطبع، لا تكفي المهارات الإدارية لأن تكوّن سياسياً ناجحاً، لأن السياسة تتطلب قدرات ومهارات فوق مجرّد «المهنية»، تشمل مهاراتٍ في مجال معالجة النزاعات واستباقها، والتوفيق بين الآراء المتعارضة، وأهم من ذلك توخّي العدالة في توزيع الأعباء والخدمات بين الأفراد والجماعات والمناطق.

ولتوضيح أهمية الفرق بين المهارات التقنية والمهارات السياسية، نذكّر بأن محاولة لتطبيق معايير تقنية في عملية «سودنة الوظائف» في السودان في مطلع الخمسينيات تمهيداً للاستقلال كانت عامل إشعال الحرب الأهلية في الجنوب. حيث أدّى استخدام المعايير الأكاديمية - المهنية وحدها إلى تأهل ستة إداريين من جنوب السودان فقط لوظائف عليا، وفي الإدارة المحلية. وقد فجّر تولي مواطنين من الشمال كل الوظائف الإدارية العليا في الجنوب غضباً مفهوماً لدى النخبة الجنوبية، ووصفا للوضع الناشئ بأنه «استعمار جديد». ولا شك أن تلك القرارات مثلت قمة السذاجة السياسية.

العسكريون بدورهم يمكن تصنيفهم جزءاً من القطاع المهني الحديث، حيث هم مهنيون مختصون بتوفير المتطلبات الأمنية للبلاد وأهلها ضد المهدّدات الماثلة والمتوقعة. ويتلقون عليه تدريباً متخصصاً في فنون تحديد المخاطر وسبل التصدّي لها، وكذلك في الانضباط واتباع الأوامر. ويشمل ذلك، بحسب طبيعة النظام، الوعي السياسي وقواعد السلوك تجاه النظام والمحكومين، ففي النظم الديمقراطية، يلقن الجنود ضرورة الانصياع للقانون وللسلطة المنتخبة، وعدم التدخل غير المرخص في الشأن المدني. بينما في الأنظمة الأخرى يلقنون طاعة أولي الأمر. لهذا كله، أكّد كاتب هذه السطور في أكثر من بحث منشور (وفي كتاب يصدر قريباً بإذن الله) على مقولة إن الجيوش لا تحكم أبداً، وإنما يُحكم باسمها أو هي تستخدم في الحكم. هناك استثناءات بسيطة تثبت القاعدة، مثل الحالات التي يتولّى فيها الجيش كمؤسسة الحكم، كما حدث في السودان عند انقلاب قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود عام 1958. ويمكن أيضاً الإشارة إلى الحالات المماثلة في باكستان، فهنا يحافظ الجيش على كيانه. ولكن حتى هنا يبقى الجيش هيئة تراتبية، يتلقّى المنتسبون إليها الأوامر وينفذونها، ولا يشكّلون حزباً سياسياً يتولّى شؤون الحكم.

أما إذا كان الانقلاب من تخطيط قيادات وسطى في الجيش وتنفيذها، وغالباً بدعم قطاعاتٍ مدنية أو حزبية، فإن الكارثة تقع على الجيش أولاً، الذي يبقى، في نظر الحاكمين، الخطر الأكبر على سلطانهم، وتتعرّض قياداته العليا للتصفية والتنكيل. وهذا يتطلب الاستعانة بأدوات وآليات من داخل الجيش وخارجه (المخابرات بأنواعها) لإحكام الرقابة على الجيش وضمان ولائه، وتحقيق «التطهير» المستمر لصفوفه. ولو أخذنا معظم الأمثلة العربية، مثل سورية والعراق في عصورهما البعثية، فنجد أن قيادات النظام الأمني (مثل صدّام حسين وبشار الأسد) كانت في الأصل مدنية، وأن الحكم فيها هو لأفرادٍ أو عائلات عبر أجهزة مخابرات (متعدّدة ومتنافسة). وقد أصبحت الأحزاب التي جاؤوا منها أول ضحاياهم. وقد حدث الشيء نفسه في عهد حكم نظام الإنقاذ، حتى بعد أن تمرّد الجيش على قيادة الشيخ حسن الترابي في نهاية العشرية الأولى من الحكم، حيث استمر الحكم في يد التنظيم، قبل أن يتحوّل إلى حكم الفرد بيد عمر البشير، الذي استنفر مليشياتٍ، مثل الدعم السريع تحديداً، لأنه كان يخشى الجيش.

وحتى في مصر التي يكاد الباحثون يجمعون على أنها ظلت تحت حكم الجيش منذ ثورة يوليو/ تموز 1952، نجد أن الرؤساء، بمن فيهم جمال عبد الناصر، ثم أنور السادات فحسني مبارك، أصبحوا مدنيين عندما تولوا السلطة، وكانت الأجهزة الأمنية هي أداتهم في الحكم، وليس الجيش، ولا تزال. وقد كشفت دراسات حديثة أن عبد الناصر نفسه كان يواجه صعوباتٍ في السيطرة على قيادة الجيش، على الرغم مما بذل للعسكريين من حوافز، وتمتعوا به من نفوذ في معظم هياكل الدولة.

وتحتاج كل الأنظمة غير الديمقراطية إلى قوة مسلحة تفرض عبرها سلطانها، لأن الأنظمة المستبدّة هي بالتعريف لا تجد القبول من مواطنيها، وهي تعلم ذلك. ولهذا تدرك حاجتها للقوة القمعية لفرض إرادتها على الشعوب كرهاً. وقد كان هذا حال الأنظمة «الحزبية»، مثل الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية، وحزبي البعث في العراق وسورية كما أسلفنا، فقد كانت تحكم عبر الأجهزة الأمنية (وليس الجيش).

مع تطوّر تقنيات الإكراه في العصر الحديث، وتمرّس عديد من الأنظمة فيها من طول الاستخدام، أصبحت للقمع أيضاً تقنياته التي لا تشمل فقط أساليب القهر والتعذيب والابتزاز، بل أيضاً المهارات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية، وحتى القانونية، فلا بقاء لأنظمة إكراه بدون دعم خارجي وموارد اقتصادية وسرديات شرعية (غالباً ما تكون سرديات تخويف مما هو أسوأ). وقد كشفت الثورات العربية أن خطوط الدفاع الأولى عن أنظمة التسلط كانت أجهزة الإعلام بالتوازي مع الشرطة والأمن، بينما كان الجيش خط الدفاع الأخير. وفي معظم الحالات، لم يسارع الجيش لنجدة الأنظمة، وحتى حين فعل، فإنه إما أزاح الحاكم أو انقسم أو تفتت.

> ما يحتاجه الانتقال الديمقراطي في السودان ليس حكومة تكنوقراط كما يقال، بل حكومة من السياسيين المحنّكين المشهود لهم بالاستقامة

> الحل لإبعاد العسكر عن السلطة وحدة القوى المدنية الملتزمة بالديمقراطية بدون إقصاء حزبي أو أيديولوجي

الخلاصة، إذن، أن الحكم والقيادة السياسية مهمة سياسية أولاً وأخيراً، وليست مهارة تقنية تقوم بها الحواسيب، ويمارسها «الخبراء». والسياسة، كما تشير أصول الكلمة العربية، هي التعامل التواصلي مع الكائن لضمان استجابته للسائس. ونفضل تعريف السياسة الذي صاغته حنا أرندت وسايرها فيه يورغن هابرماس وآخرون، ويرى في السياسة فعلاً تواصلياً يجسّد إدارة الاجتماع الخالي من الإكراه، أو يعتمد الحد الأدنى منه. صحيحٌ أن الساحة السياسية تحتاج القوة لحمايتها، ولكن هذه القوة تخضع للقيم المشتركة التي يقوم عليها هذا الاجتماع. وفي هذا الرأي، يمثل استخدام العنف والقهر نهاية السياسة، وليس جوهرها كما يدّعي بعض المفكرين.

في ما يتعلق بالحالة السودانية الراهنة، ظل الوضع منذ إسقاط نظام البشير حكماً بالعسكر، على الرغم من واجهته المدنية. وقد حذر الكاتب من مغبّة هذا الخيار في وقت مبكر، وعزاه إلى التوجه الإقصائي السائد حينها، وتقبله مشاركة العسكر خوفاً من خصوم مدنيين، وللمليشيات خوفاً من الجيش الرسمي، فحكومة عبد الله حمدوك لم تكن ترسل أعضاء تجمع المهنيين لتنفيذ الاعتقالات، ولم تكن تحتجز المعتقلين في نادي الأطباء أو دار نقابة المحامين، كما أنها لم تكن تفضّ المظاهرات عبر الحوار أو جلسات الإقناع. بل إنها أبدت عزوفاً حتى عن استخدام القضاء (مع أن القضاء أيضاً يحتاج للشرطة حتى يؤدّي عمله). ونذكر هنا بأننا حذّرنا مراراً من خطر الاستقطاب الذي لا تقوم معه ديمقراطية، وكذلك من خطر تحوّل ما تسمّى لجان المقاومة إلى ما يشبه المليشيات، ما قد يجعلها خطراً على العملية السياسية، بمن في ذلك القيادات المدنية المعارضة للحكم العسكري، كما ظهر في الاحتجاجات أخيرا.

ما يحتاجه الانتقال الديمقراطي في السودان ليس حكومة تكنوقراط كما يقال، بل حكومة من السياسيين المحنّكين المشهود لهم بالاستقامة والبعد عن التحيزات الحزبية أو القبلية، لأن الحاجة اليوم هي إلى أهل الكفاءة السياسية أكثر مما في الظروف العادية، نظراً إلى الاستقطاب المتزايد وسيادة التطرّف وضيق الأفق، والخرق السياسي المرتبط بهما، وهو ما لا يسمح بتأمين الحكم المدني، فالتطرّف يحتاج إلى العنف، وهو بدوره يحتاج إلى العسكر، أو المليشيات (وهي تتألف من مدنيين تمت عسكرتهم، انضباط مع الافتقاد لانضباط الجيش وفعاليته). والحل الذي نراه لإبعاد العسكر عن السلطة هو وحدة القوى المدنية الملتزمة بالديمقراطية بدون إقصاء حزبي أو أيديولوجي، واختيارهم لوزارة تمتلك قدراتٍ سياسيةً مجرّبة، وقبولا شعبيا واسعا، تتولى إدارة المرحلة الانتقالية بدعم القوى السياسية ومشاركتها، مع استعادة مؤسسات الدولة المحورية، بما في ذلك القضاء والجيش، دورها المحايد بين الكتل السياسية. كذلك لا بد من الإسراع بإنشاء مفوضية انتخابية مستقلة، وتعزيز حرية الإعلام وحماية الحريات عموماً من أي تعسّف، فالقيم والالتزامات الديمقراطية لا بد أن تجسّد في المؤسسات الانتقالية لضمان الانتقال نحو الديمقراطية، وليس الانتقال نحو ما هو أسوأ. ولا يعني هذا أن الطبيعة السياسية للحكم لا تتطلب الكفاءات الفنية، فالناس يحتاجون أيضاً ضرورات المعيشة من أكل وعناية صحية ونظافة بيئية وطرق، .. إلخ، وهو ما أهملته وفشلت فيه الإدارة الانتقالية الحالية التي افتقدت الكفاءة التقنية والحنكة السياسية معاً. وقبل ذلك كله، سيادة العقل والعقلانية، والبعد عن اتباع الأهواء وسيادة الأحقاد، ما يؤدي بالضرورة إلى التهلكة.

(أكاديمي سوداني)

عن تطلعات الشعوب العربية لعام 2022

عبد القادر لطرش

إلام يتطلع العرب مع قدوم السنة الجديدة 2022؟ هل لهم تطلعات؟ ما هي طبيعتها؟ وهل للعرب تطلعات خاصة بهم؟ وهل تطلعات العرب متجانسة أم أن لهم تطلعات متباينة؟ وهل هناك تطلعات مشتركة بين البلدان العربية؟ وما هو دور المؤسسات الرسمية في تحقيق تطلعات الشعوب العربية؟

تتطلع الشعوب العربية، بصفة طبيعية، على الرغم من تنوّع خصائصها السكانية وأنماطها التنموية ونظمها الاجتماعية والثقافية وتفاوت مداخيلها، إلى غد أفضل، يضمن لها ولأبنائها العيش الكريم في أوطانهم، ويحيي لها أمجادها، ليشهد بذلك هذا التفاؤل على أمل الشعوب العربية بالحياة. إنها النظرة التفاؤلية الموروثة، والتي تشترك فيها كل الشعوب العربية. ولكن مع توسّع خريطة الحروب والنزاعات والعنف في دول عربية عديدة، وارتفاع عدد المهجّرين والنازحين وتدنّي الأوضاع الاقتصادية، وتراجع وظائف الدولة، تغيرت طبيعة تطلعات الشعوب العربية، وتراجع منسوب التفاؤل لدى فئات واسعة من العرب، وتبرز تطلعات جديدة أكثر تشاؤما لدى عرب اليوم، مقارنة بتطلعات عرب الأمس، تطلعات أصبح يرتبط فيها الغد القريب بالآخر وبهجرة الأوطان مهما تعدّدت السبل. لكن هذا لا يعني أن التطلعات المستقبلية للعرب قد تكون متفائلة أو متشائمة، بل قد تجمع بين النظرتين.

تطلعات الشعوب العربية، على الرغم من التحدّيات التي واجهتها وتواجهها الأمة من هزائم وإحباطات وانتكاسات وخيانات متتالية، ترتبط بإيمانها بانتمائها العربي. انتماء لا ينطلق من مقومات أيديولوجية أو حزبية أو زعامات كما كان في ستينيات القرن الماضي أو سبعينياته، بل إلى الإحساس المشترك بالانتماء إلى منطقة تحكمها وتجمعها عوامل مشتركة، كالتاريخ والدين واللغة، فالبعد العربي، وإن تراجع الإيمان به عند بعض الساسة وبعض النخب ما زال موجودا في وجدان الشعوب.

وتجمع تطلعات الشعوب العربية التي تهدف إلى تحقيق مستقبل أفضل وحياة كريمة بين تطلعات مختلفة، ترتبط بتأثيرات واقع الشعوب، فعلى سبيل المثال، يرتبط الغد الأفضل بالنسبة للنازحين في سورية واليمن والسودان بتوقف الصراع المسلح والعودة إلى الأوطان والتمتع بمقومات العيش الكريم ومرتكزات الحياة الأساسية. أما بالنسبة لتطلعات الشعوب العربية التي تعرف حراكا سياسيا أو مراحل انتقالية فغدها الأفضل يرتبط بميلاد عقد اجتماعي جديد، يقوم على المواطنة ومشاركة الجميع في المشهد السياسي من دون تمييز أو إقصاء، فضلا عن رفع القدرة الشرائية للجميع، يضاف إلى ذلك تحقيق دولة العدالة الاجتماعية. وقد يرتبط الغد الأفضل لشعوب عربية أخرى بتحقيق مزيد من الرفاهية والتقدّم كما هي الحال بالنسبة للدول ذات الموارد النفطية، ولكن هذا لا يعني أن طموحات شعوب هذه الدول لا تشترك مع تطلعات بقية الشعوب العربية.

وعلى الرغم من تعدد مضامين تطلعات الشعوب العربية، ثمة تماثل بين تطلعات بعض الفئات المجتمعية على تنوع نظمها السياسية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال، يتطلع الشباب في مختلف الدول العربية إلى مزيد من الفرص التعليمية وفرص العمل لضمان اندماجهم الاقتصادي المستقبلي في مجتمعاتهم، يضاف إلى ذلك التطلع إلى مزيد من فرص التمكين الاقتصادي ودعم المبادرات الشبابية، فضلا عن توسع فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية. وتشكّل تطلعات النساء اللواتي يطمحن إلى مزيد من التمكين والمشاركة المجتمعية والسياسية والاقتصادية أحد مجالات وحدة تطلعات الشعوب العربية كذلك. يضاف إلى ذلك تطلع الأقليات التاريخية التي تعيش في البلدان العربية إلى غدٍ أفضل يصون لها خصوصياتها، ويؤمن لها العيش الكريم مع باقي مكونات المجتمع، كما كان ذلك في الماضيين، القريب والبعيد.

التفاؤل والتشاؤم هما وجهتا نظر الإنسان الفلسفية للحظة، والحياة اليومية، والمجتمع ومؤسساته، بل وحتى العالم. وبغض النظر عن طبيعة التفاؤل والتشاؤم، فإنهما يحثّان الفرد على العمل والنضال، بل وحتى التغيير، وخصوصا تغيير أوضاعه. لأجل هذا تعيش الشعوب، بما فيها الشعوب العربية.

تتجسّد تطلعات الشعوب العربية وآمالها إلى العيش الكريم في بلدانها يوميا في كل البلدان وفي كل الأوضاع، وعلى الرغم من كل التحديات. ولعلها تشهد على ذلك إبداعات المهجّرين في مناطق النزوح، وإنجازات الفلاحين وكدّهم، وهم الذين حوّلوا الصحراء إلى واحة في حالات عديدة. يضاف إلى ذلك توسّع نشاط المقاولات في القطاع الخاص في مجالات اقتصادية عديدة، ونجاحات المبدعين العرب في المجالات العلمية الحديثة، وتعدد إبداعات الشباب في مجالات عديدة، وحيوية المجتمع المدني ونضالاته، واستمرار المقاومات السلمية من مختلف مكونات المجتمع، على الرغم من القيود والمضايقات، وصمود المجتمعات المتواصل أمام أزمات وانتكاسات عديدة. ولكن ما يميز جميع هذه الإنجازات أنها تبدو من صنع الأفراد والجماعات بالدرجة الأولى. وهذا لا يعني أن الشعوب هي التفاؤل، وأن الدولة ومؤسساتها هم التشاؤم، بل إن الدولة التي تدعو الناس إلى التفاؤل لا تقدّم إلا التشاؤم للشعوب في حالات عديدة، فالشعوب العربية، على الرغم من طبيعتها المتفائلة، لم تجد في ممارسات الدولة إلا الدعم المحدود، ما قد يدفعها إلى التشاؤم، ليعبر التشاؤم أكثر عن موقف رافض لطبيعة إدارة الشأن العام في بلدان عربية عديدة.

> تطلعات الشعوب العربية، على الرغم من التحدّيات التي واجهتها وتواجهها الأمة من هزائم وإحباطات وانتكاسات وخيانات، ترتبط بإيمانها بانتمائها العربي

لن تختلف تطلعات الشعوب العربية لسنة 2022 عنها في سنوات سابقة، بل تعي الشعوب العربية التي تؤمن بالغد وبالمستقبل أن بلدانها هي بلدان الفرص، حتى وإن عجزت السياسات عن تجسيد تلك الفرص أو دعمها منذ الاستقلال، وهذا يجعلها دوما في تفاؤل محسوب، وليس بالتفاؤل المفرط، تفاؤل يرتبط بالبذل وبالتضحيات.

كانت تداعيات الوباء على واقع اقتصاديات بلدان عربية عديدة متعدّدة، خصوصا على أسواق العمل التي خسرت ملايين من مناصب الشغل. وقد جاء هذا الوضع ليرهن الواقع الاقتصادي والاجتماعي لفئات اجتماعية عديدة في العالم العربي، ويوسّع الهشاشة الاقتصادية فيها، ما سيوسّع، لا محالة، من مساحات التشاؤم لدى فئات متعدّدة. لذا لا تكفي آمال العرب في الحياة، خصوصا في ظل الأزمات الاقتصادية الحادّة. لذا، على مؤسّسات الدولة في البلدان الأكثر تضرّرا من الوباء العمل على تجسيد التفاؤل، بعيدا عن حرصها المتواصل على نشر الانطباع بالتفاؤل من خلال دعم الفئات المتوسطة والهشّة، بعيدا عن نشر الأرقام والمؤشّرات، فتطلعات الشعوب العربية، وإن كانت واقعية، ليست كافية وحدها لبناء المستقبل، بل يجب أن تترافق بتدخلات مؤسساتية ومستدامة، من أجل التقليل من الإحباطات المجتمعية التي تعدّدت منذ بداية انتشار جائحة كورونا.

(كاتب جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**
■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads